

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض  
قرار رقم: CAR-2025-246297  
الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-246297

المقامة

المستأنف  
المستأنفة  
المستأنف ضدها

من/ المتهم، هوية وطنية رقم (...)  
من/ المتهم، سجل تجاري رقم (...)  
لمالكاتها/...، هوية وطنية رقم (...)  
ضد/ النيابة العامة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 2025/05/21م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (1446-99-106) بتاريخ 1446/01/17هـ، بحضور كل من:

رئيساً  
عضواً  
عضواً

الأستاذ/...  
الأستاذ/...  
الدكتور/...

وذلك للنظر في الاستئنافين المقدمين على القرار الابتدائي رقم (CFR-2024-240346) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، من المستأنف -أصالة عن نفسه- /...، هوية وطنية رقم (...)، ووكالة عن مؤسسة...، سجل تجاري رقم (...)، لمالكاتها/...، هوية وطنية رقم (...)، وذلك بموجب الوكالة رقم (...). الصادرة في تاريخ 2025/01/27م.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أنه من خلال الفحص والمعاينة على البيان الصادر رقم (...) وتاريخ 1445/03/05هـ، والعائد لمؤسسة... سجل تجاري رقم (...)، لمالكاتها/...، هوية وطنية رقم (...)، والتي تم التصريح عنها بأنها عبارة عن محضرات تضاف للإسمنت أو البلاط أو الخرسانة، وبإحالة العينة الأولى إلى مختبر (...) وردت النتيجة بالتقرير رقم (...) وتاريخ 2023/10/24م، باحتوائها على مادة الكيوسين بنسبة (65%)، وبإحالة العينة الثانية إلى مختبر (...) وردت النتيجة بالتقرير رقم (...) وتاريخ 2023/10/04م باحتوائها على مادة الكيوسين بنسبة (85%)، ووفقاً لعلامة تمييز الوفود فأنها تزيد عن الحد المسموح به (5%)، وبناء عليه تم إعداد محضر الضبط رقم (...) وتاريخ 1445/07/09هـ، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها -محل الاستئناف- القضائي منطوقه بما يأتي:

"1- إدانة المدعى عليهما بالتهريب الجمركي مؤسسة... سجل تجاري رقم (...) لمالكاتها/... والقائم بأعمال مؤسسة...،... هوية وطنية رقم (...) بالتهريب الجمركي.

2- إلزام المدعى عليهما/ مؤسسة... سجل تجاري رقم (...) لمالكاتها/... والقائم بأعمال مؤسسة...،... هوية وطنية رقم (...) بالتضامن بغرامة جمركية تعادل مثلي الرسوم الجمركية.

3- إلزام المدعى عليهما/ مؤسسة... سجل تجاري رقم (...) لمالكاتها/... والقائم بأعمال مؤسسة...،... هوية وطنية رقم (...) بالتضامن بغرامة تعادل قيمة الديزل غير المصرح عنه كبديل مصادرة.

4- رد ما عدا ذلك من طلبات."

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة من المستأنف (أصالة عن نفسه) تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بعدم وجود سوابق لديه تتعلق بالمخالفة محل الدعوى، بالنظر إلى شراؤه للزيت من خزانات تحت الأرض وبناشير وغيرها، ولا علم له عما إذا كانت مخلوطة بمواد أخرى أم لا، واختتمت بطلب قبول الاستئناف وتمكينه من الدفاع والمرافعة.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة من وكيل المؤسسة المستأنفة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بعدم صحة ما جاء في دعوى المدعي من القيام بجريمة التهريب الجمركي، كما أنه لم يتم الإهمال لتقديم الإجابة عن الدعوى، كما جاء الدفع بانتفاء القصد الجنائي في الواقعة محل الدعوى، بالإضافة إلى الدفع بعدم الأخذ بنتيجة المختبر كونها غير دقيقة، واختتمت اللائحة بطلب الحكم برد الدعوى، واحتياطياً الاكتفاء بالضمان البنكي المقدم، وإخلاء سبيلها من هذه الدعوى.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها وتمكينها من حقها في الرد، لم تتقدم بالجواب المطلوب، وبناءً على الفقرة (1) من المادة (35) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية؛ قررت اللجنة الفصل في الدعوى في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ 1446/11/23هـ، الموافق 2025/05/21م، وفي تمام الساعة (02:51) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استأذناً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ؛ للنظر في الاستئنافين المقدمين من كل من... ومؤسسة... على القرار رقم (CFR-2024-240346) وتاريخ 2024/11/07م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئنافين المقدمين، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم الإبلاغ بالقرار الابتدائي بتاريخ 2024/11/17م، وتم تقديم الطعن على القرار بتاريخ 2024/11/20م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئنافين شكلاً لتقديمهما من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد. وحيث إنه لا تثريب على الجهة النازرة للاستئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسباب ما يقني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محصولاً على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما تم تقديمه من دفع لا تغير من النتيجة التي انتهى إليها القرار محل الاستئناف ذلك أن العبرة في المخالفة هي تجاوزها للنسبة المسموح بها وهي (5%)، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئنافين المقدمين بلا سند يؤيدهما متعيناً رفضهما وذلك فيما يتعلق بما انتهت إليه اللجنة الابتدائية مصدرة القرار محل الاستئناف في منطوقها بالنسبة للفقرة (4،1) منه، وأما فيما يتعلق بالفقرة (2،3) من منطوق القرار الابتدائي محل الاستئناف، فإن اللجنة تنتهي إلى تعديل الفقرة (2) منه لتكون إلزامهما بالتضامن بغرامة جمركية تعادل قيمة الكيوسين غير المصرح عنه، وتعديل الفقرة (3) منه لتكون إلزامهما بالتضامن بغرامة جمركية تعادل قيمة الكيوسين غير المصرح عنه، وحيث كان الأمر كما ذكر، عليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولاً: قبول الاستئنافين شكلاً، المقدمين من كل من /...، هوية وطنية رقم (...)، ومؤسسة...، سجل تجاري رقم (...)، ضد القرار الابتدائي رقم (CFR-2024-240346)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.  
ثانياً: رفضهما موضوعاً، وتأييد القرار الابتدائي في الفقرات (4،1) منه، وتعديل الفقرة (2) منه لتصبح إلزامهما بالتضامن بغرامة جمركية تعادل قيمة الكيوسين غير المصرح عنه، وتعديل الفقرة (3) منه لتصبح إلزامهما بالتضامن بغرامة جمركية تعادل قيمة الكيوسين غير المصرح عنه كبدل مصادرة، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.  
ويُعدُّ هذا القرار نهائياً، وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.  
وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

عضو  
الدكتور / ...

عضو  
الأستاذ / ....

رئيس اللجنة  
الأستاذ / ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.